

Distr.: General
16 May 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تستدعي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي يُوجّه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما معلومات عن القرارات والمقررات التي تم اعتمادها أو تأييدها في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي عقدت في الدوحة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفي الدورة الثانية والثلاثين للجنة الجامعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في نيويورك في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والدورة السابعة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي عقدت في جنيف يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة لجميع تلك القرارات والمقررات على الموقع الإلكتروني www.regionalcommissions.org/our-work/regional-commissions-sessions-resolutions-and-decisions

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050617 020617 17-07832 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	المسائل التي تستدعي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها	٣
ألف -	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣
باء -	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	
ثانيا -	المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها	٤
ألف -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٤
باء -	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٩

أولا - المسائل التي تستدعي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - اعتمدت اللجنة الجامعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها الثانية والثلاثين، التي عقدت في نيويورك في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، القرار ٧١٦ (د-٣٢)، الذي يُعرض على أساسه مشروع القرار التالي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتخذ إجراءً بشأنه:

مشروع قرار

قبول عضوية تركيا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى القرار ٧١٦ (د-٣٢) الذي اتخذته اللجنة الجامعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها الثانية والثلاثين (انظر المرفق)،

يوافق على قبول عضوية تركيا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المرفق

القرار ٧١٦ (د-٣٢)

قبول عضوية تركيا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن اللجنة الجامعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

إذ تضع في اعتبارها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أنشأ اللجنة بموجب قراره ١٠٦ (د-٦) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٤٨، الذي ذكر فيه المجلس أن عضوية اللجنة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام دول أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي الأعضاء في الأمم المتحدة، وأمام فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن اللجنة الاقتصادية أنشئت على أساس مشاركة جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى البلدان التي لها علاقات خاصة ذات طبيعة تاريخية أو ثقافية أو جغرافية أو اقتصادية مع هذه المنطقة،

وإذ تشير إلى أن اللجنة الاقتصادية انطلقت من تلك الروح حين قبلت عضوية البلدان التالية: إسبانيا في عام ١٩٧٩، والبرتغال في ١٩٨٤، وإيطاليا في ١٩٩٠، وألمانيا في ٢٠٠٥، واليابان في ٢٠٠٦، وجمهورية كوريا في ٢٠٠٧، والنرويج في ٢٠١٥،

وإذ تضع في اعتبارها أن حكومة تركيا قد أبلغت اللجنة، عن طريق الأمين التنفيذي، برغبتها في الانضمام إلى عضوية اللجنة الاقتصادية^(١)،

- ١ - **ترحب** بطلب حكومة تركيا بقبول عضوية هذا البلد في اللجنة؛
- ٢ - **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يوافق على قبول عضوية تركيا في اللجنة الاقتصادية ويأذن لهذا الغرض بتعديل الفقرة ٣ (أ) من اختصاصات اللجنة الاقتصادية لإدراج اسم تركيا بعد اسم جمهورية كوريا.

باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

- ٢ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في جلستها السابعة والستين المعقودة في جنيف يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان أبريل ٢٠١٧، المقرر (67) E بشأن المقرر ١ الوارد في القرار الوزاري المعتمد في الدورة التاسعة السبعين للجنة النقل الداخلي، الذي نظرت فيه اللجنة الاقتصادية بالإيجاب في مسألة تكليف لجنة النقل الداخلي بإبلاغ كل من اللجنة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرض العلم. وتحقيقا لهذه الغاية، قررت اللجنة الاقتصادية تقديم مشروع القرار الوارد أدناه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه وربما اعتماده.

مشروع قرار

لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية الأوروبية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يضع في اعتباره أن لجنة النقل الداخلي تستطيع، بتوجيه من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أن تسهم إسهاما جوهريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يسلم بأهمية مواءمة الحوكمة التنظيمية العالمية في مجال النقل الداخلي وضرورة تشجيع وتيسير تعميم التغطية الجغرافية لاتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالنقل،

وإذ يرحب بنتائج الاجتماع الوزاري للجنة النقل الداخلي المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، وبالقرار المعنون "معانقة عهد جديد في مجال النقل والتنقل الداخليين المستدامين"،

وإذ يحيط علما بتوصية اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

يقدر تكليف لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا بتقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس سنوي للعلم، مع عدم تغيير الهيكل التنظيمي لأمانة اللجنة الاقتصادية ومهام وضع الميزانيات البرنامجية والرقابة، وإيلاء اهتمام خاص لمسائل الحوكمة التنظيمية العالمية من خلال اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالنقل وغير ذلك من الوسائل.

ثانيا - المسائل التي يُوجّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها

ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣ - عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها التاسعة والعشرين في الدوحة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. واختتمت تلك الدورة باعتماد إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما تم فيها اعتماد عدد من القرارات المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة، ويرد موجز ذلك أدناه ليطلع عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

موجز إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٤ - جدد ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المجتمعون في الدوحة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة، المعقودة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، التأكيد على التزامهم بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥ - وأشار ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة إلى قرارها ٣٢٢ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن خطة عمل اللجنة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما إدراج أهدافها في خطط التنمية الوطنية، وأجمعوا على ضرورة تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً ومساعدتها على تحقيق تحول إنمائي نوعي، وضرورة دعم البلدان التي مزقتها الحروب والبلدان المتضررة من النزاعات. وأعرب ممثلو الدول الأعضاء عن تأييدهم للجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تماشياً مع النظم والتشريعات المحلية للبلدان، وسيسعون إلى تعزيز دور المرأة في جميع المجالات، وهم يعتبرون هذا الهدف أولوية إقليمية.

٦ - وأعرب ممثلو الدول الأعضاء عن تقديرهم للدور البناء الذي تضطلع به أمانة اللجنة في دعم مشاركة البلدان العربية في العملية التحضيرية لوضع خطة عام ٢٠٣٠، وطلبوا إلى الأمانة أن تواصل تقديم الدعم إلى عملية التنفيذ بما يتماشى مع الاستراتيجيات التي أقرتها الدول الأعضاء والتي وضعت لذلك الغرض. وفي هذا السياق، طلبت الدول الأعضاء إلى الأمانة أن تركز على ما يلي:

(أ) مواصلة إعداد مواد إعلامية عن تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني والتركيز على الاحتياجات الإنمائية المحلية في المناطق الريفية والحضرية؛

(ب) إعداد ورقة مفاهيمية بشأن إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة، مما يكمل دور المنتدى العربي للتنمية المستدامة؛

(ج) إعداد ورقات عمل بشأن الروابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والمؤسسية والثقافية المدرجة في الخطة وبين أهدافها السبعة عشر، وبشأن دور مختلف الجهات الفاعلة في تنفيذها، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(د) وضع نُهج تُيسّر إدماج وتكييف الخطة وأهدافها وغاياتها على الصعيدين الوطني والإقليمي، على أن يشمل ذلك نهجاً لتحديد مجموعات الأهداف المترابطة المستمدة من الأولويات الوطنية، وذلك ضماناً للفعالية والكفاءة، وتنفيذ برامج لبناء القدرات الوطنية ونقل المعارف للاستفادة من المبادرات الإقليمية والدولية؛

(هـ) إعداد المواد والبرامج التدريبية والكراسات التوجيهية اللازمة لتنمية القدرات الوطنية ومساعدة صانعي القرارات والشركاء الإنمائيين في عملية التنفيذ، بما في ذلك البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني؛

(و) مواصلة تطوير أدوات التحليل التي تساعد على تحديد الروابط بين الأهداف وفقا للخصوصيات القطرية والخطط الوطنية، بما في ذلك تحليل الشبكات ووضع نماذجها والتنبؤ بها، والعمل مع الدول الأعضاء على بناء القدرات في هذا الميدان؛

(ز) بناء القدرات الوطنية على إعداد تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعميم النُهج المتبعة في صياغة تلك التقارير؛

(ح) مساعدة البلدان العربية على وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة وآليات التنسيق بين الكيانات في المكاتب الإحصائية الوطنية لتحسين الكفاءة في رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛

(ط) إجراء تقييم شامل لمدى توافر الإحصاءات الجيدة النوعية لاستخدامها في إعداد مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع أمانة الفريق العامل العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ومع المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(ي) حصر مجموعة محدودة من المؤشرات استنادا إلى الأولويات الوطنية والإقليمية، مع مراعاة قدرة البلدان العربية على توفير المؤشرات اللازمة تماشيا مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمعايير الدولية، وذلك لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة دورية.

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

القرار ٣٢٣ (د-٢٩): اعتماد الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٧ - أقرت اللجنة مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وأحاطت علما بتعليقات الدول الأعضاء لإدراجها في برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

القرار ٣٢٤ (د-٢٩): اعتماد تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٨ - اعتمدت اللجنة التوصيات الواردة في تقارير هيئاتها الفرعية وطلبت إلى الأمين التنفيذي مواصلة رصد تنفيذها.

٩ - ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في تلك التقارير.

القرار ٣٢٥ (د-٢٩): اعتماد التعديلات المقترح إدخالها على برنامج عمل اللجنة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

١٠ - اعتمدت اللجنة التعديلات المقترح إدخالها على برنامج العمل لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١١ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تتابع تنفيذ برنامج العمل وأن تدرج فيه الأنشطة اللازمة لمواجهة أي تحديات قد تنشأ في المنطقة العربية.

القرار ٣٢٦ (د-٢٩): تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني: ٥٠ عاما من الاحتلال الإسرائيلي

١٢ - رحبت اللجنة بانضمام دولة فلسطين إلى معاهدات دولية منها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، وأيدت الجهود المبذولة من أجل انضمام فلسطين إلى جميع المعاهدات ذات الصلة.

١٣ - ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي: (أ) زيادة الأنشطة الرسمية الداعمة للشعب الفلسطيني ضمن الدول الأعضاء وعن طريق البعثات الدبلوماسية؛ (ب) السعي إلى إدراج بند بشأن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني بصورة عامة في أكبر عدد ممكن من المناسبات والمؤتمرات الإقليمية والدولية.

١٤ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تواصل دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته من خلال القيام بما يلي:

(أ) زيادة الأنشطة المتعلقة بفلسطين وتنظيم أنشطة خاصة للتوعية بحقوق الشعب الفلسطيني وبالانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، وتقديم الدعم إلى حكومة فلسطين في تنفيذ خطة السياسات الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، ودعم الجهود الفلسطينية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ب) إقامة شراكات مع الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية، وتعزيز أنشطة البحث والأنشطة التقنية الرامية إلى دعم اللاجئين الفلسطينيين؛

(ج) التنسيق والتعاون مع الكيانات الفلسطينية المعنية لوضع استراتيجية اللجنة في مجال الإعلام والاتصالات بهدف زيادة الوعي العالمي بالقضية الفلسطينية؛

(د) مواصلة رصد وتقييم انعكاسات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمقبلة؛

(هـ) تعزيز الجهود الرامية إلى تقييم أثر الاحتلال الإسرائيلي، وفي هذا السياق، إقامة شراكات مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة؛

(و) السعي إلى إنشاء وحدة متخصصة معنية بالمسائل ذات الصلة بفلسطين وشعبها، ومواصلة دعم الشعب الفلسطيني من أجل أعمال جميع حقوقه التي تكفلها قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات والمواثيق الدولية.

القرار ٣٢٧ (د-٢٩): آليات عمل المنتدى العربي للتنمية المستدامة

١٥ - أكدت اللجنة الدور الهام الذي يؤديه المنتدى العربي للتنمية المستدامة باعتباره منبرا إقليميا يمكن أصحاب المصلحة من تناول قضايا التنمية المستدامة من منظور متكامل، ومن النظر في الصياغات والأطر وآليات المتابعة والاستعراض المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومن الإسهام في بناء موقف موحد بشأن فرص وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

١٦ - ودعت اللجنة إلى تقديم عروض عن الخبرات الوطنية والإقليمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التقارير الوطنية الطوعية بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد، أمام المنتدى العربي للتنمية المستدامة بهدف تبادل الخبرات والتجارب والدروس المستفادة.

١٧ - وأيدت اللجنة الاختصاصات المرفقة أدناه، التي تنظم آليات عمل المنتدى على نحو يكفل فعاليته ونجاحه في تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

المرفق

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

اختصاصات المنتدى

هدف المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يهدف المنتدى العربي للتنمية المستدامة إلى حفز ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإلى إنشاء أطر وآليات لرصدها واستعراضها في المنطقة العربية، وذلك على النحو التالي:

- توفير منبر لمناقشة المسائل عبر الوطنية من منظور يراعي التكامل بين القطاعات ويستهدف المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانات والهيئات الفكرية
- تشجيع البلدان العربية على ترجمة التزاماتها بمبادئ وأهداف خطة عام ٢٠٣٠ إلى استراتيجيات وبرامج وسياسات متكاملة تعزز التفاعل الإيجابي بين الأهداف والغايات
- تحديد الأهداف الإقليمية المشتركة والتحديات الناشئة، وتعزيز الاتساق بين الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأولويات الإقليمية
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي على تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك التعاون بين البلدان العربية والتعاون الثلاثي، وتحديد أساليب لتمويل التنمية وبناء شراكات قوية بين البلدان وعبر المناطق على أساس التعلم من الأقران وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات
- المساعدة في تعبئة وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك تطوير النظم الإحصائية والعلوم والبحوث والتكنولوجيا والابتكار
- تشجيع الدول العربية على إجراء استعراضات وطنية طوعية وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وعرضها على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
- إنشاء شبكة من الممارسين لإعداد استعراضات وطنية طوعية ترمي إلى مساعدة الدول الأعضاء على تبادل الخبرات والدروس المستفادة وتعزيز قدراتها على إعداد التقارير والوثائق ذات الصلة

مكان عقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يُعقد المنتدى في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت. ويمكن لأي دولة عربية أن تقدم طلباً لاستضافة المنتدى إلى الأمانة لتوافق عليه رهنا بما تستطيع الدولة المضيفة توفيره من مرافق ومن دعم تقني ومالي لتيسير عمل المنتدى والمنظمة.

تاريخ ووتيرة عقد دورات المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يعقد المنتدى سنوياً (أو حسب الضرورة) قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بما لا يقل عن ثلاثة أو أربعة أشهر، وذلك بغية إتاحة الوقت الكافي لإعداد التقرير. ويعقد المنتدى العربي بالتزامن مع المنتديات الإقليمية الأخرى التي تنظمها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة.

أمانة المنتدى العربي للتنمية المستدامة

تتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دور أمانة المنتدى. وتتولى تنظيم المنتدى لجنة مشتركة تضم اللجنة الاقتصادية وجامعة الدول العربية وآليات التنسيق الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

المشاركون في المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يحضر المنتدى ممثلو الحكومات العربية، والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، والبرلمانات والمؤسسات المالية ذات الصلة، بما في ذلك المصارف الإنمائية الإقليمية، وذلك ضماناً لإقامة الشراكات وتكامل الأدوار والتفاعل والتعاون بين الجهات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

جدول أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة

تحدد الأمانة جدول أعمال المنتدى بناء على مقترحات اللجنة المشتركة. وتتسق بنود جدول الأعمال مع الأولويات الإنمائية في البلدان العربية والقضايا التي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويمكن أيضاً أن يتضمن جدول الأعمال البنود المدرجة في العروض الأولية للتقارير الوطنية الطوعية قبل تقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

إسهامات المنتدى العربي للتنمية المستدامة

يتيح المنتدى فرصة لمناقشة العديد من التقارير الإقليمية والوطنية والبحوث العلمية بشأن التنمية في المنطقة العربية وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي بما يتماشى والأهداف والغايات المتفق عليها. ويتيح المنتدى أيضاً فرصة لاستعراض نتائج مختلف الاجتماعات الإقليمية بشأن خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها وغاياتها. ويجوز أن يتضمن جدول أعمال المنتدى عروضاً بشأن النتائج الرئيسية لما يلي:

(أ) المجالس الوزارية العربية واللجان الفرعية المعنية بالتنمية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بما في ذلك اللجان الفرعية المتخصصة في أهداف معينة مدرجة في خطة عام ٢٠٣٠؛

(ب) المؤتمرات الإقليمية المعنية بخطة عام ٢٠٣٠، لا سيما المؤتمرات التي تنظم في إطار آلية التنسيق الإقليمية؛

(ج) المناسبات الإقليمية المتعلقة بمختلف القضايا ذات الصلة، مثل تمويل التنمية والتكنولوجيا والإحصاءات، والمناسبات التي تبرز تفعيل شراكات مع البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات.

الوثائق الختامية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة

يصدر المنتدى تقريراً موجزاً يقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة كجزء من الإسهامات الإقليمية في متابعة تنفيذ واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. وتُعرض الوثائق الختامية الصادرة عن المنتدى أيضاً على الدورة الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ولجنتها التنفيذية وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية والمجالس الوزارية العربية المعنية.

القرار ٣٢٨ (د-٢٩): التعاون التقني لتلبية احتياجات الدول الأعضاء وتناول أولوياتها

- ١٨ - أشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل ربط أعمالها في مجال التعاون التقني بمهامها الأساسية الأخرى التي تشمل البحث والتحليل وبناء توافق الآراء لدعم صياغة السياسات.
- ١٩ - وحثت اللجنة الأمانة على مواصلة تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين برامج الأمم المتحدة للتعاون التقني والدول الأعضاء، وعلى الاستمرار في تشجيع التعاون الشامل فيما بين بلدان الجنوب.
- ٢٠ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تعتمد نهجاً برنامجياً يستند إلى خطط محددة للتعاون التقني على المدى الطويل بين اللجنة والدول الأعضاء، وأن تعزز الخوض للمساءلة.

باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

- ٢١ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها السابعة والستين، المعقودة في جنيف يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عدة مقررات ترد موجزاتها أدناه ليطلع عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

المقرر ألف (٦٧): اعتماد البيان الرفيع المستوى

- ٢٢ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بياناً رفيع المستوى (E/ECE/1483) شددت فيه على أن الذكرى السنوية السبعين لإنشاء لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا تتيح فرصة فريدة للاحتفال بالإنجازات المحققة من خلال التعاون الإقليمي بين دولها الأعضاء في ظروف متغيرة. وتعدّ هذه الذكرى السنوية أيضاً مناسبة للتفكير في التحديات المقبلة وكيفية مواجهتها بناء على ما أنجز في السابق.

٢٣ - وسيتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التركيز بقوة على قضايا مثل الحد من الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد والشامل، والعمالة المنتجة، وحماية البيئة، وهي قضايا مترابطة بطبيعتها وتستلزم استجابة متكاملة. ويجب كذلك تناول قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع القطاعات ومجالات النشاط. ويمكن أن تيسر اللجنة الاقتصادية لأوروبا إيجاد حلول فعالة عن طريق تعزيز الأعمال المشتركة بين القطاعات في جميع برامجها.

٢٤ - وكما كان الشأن منذ ٧٠ سنة مضت، تشكل اللجنة الاقتصادية لأوروبا أحد أهم المنابر الأوروبية العاملة على تعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن يتم تعزيز المناقشات الجارية بالفعل ضمن اللجنة الاقتصادية لأوروبا حول إيجاد مزيد من أوجه التآزر وإزالة الحواجز ووضع الأسس لتحقيق تكامل اقتصادي أكبر في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

المقرر باء (٦٧): إنشاء المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة

٢٥ - قررت اللجنة إنشاء المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي سيكون بمثابة آلية إقليمية لمراقبة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقررت أن يعقد هذا المنتدى سنوياً في جنيف في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ بالتعاون الوثيق مع الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تضع جدول أعمال كل منتدى إقليمي بالتشاور عن كُتب مع الدول الأعضاء، وأن تطابقه مع مواضيع المنتدى السياسي الرفيع المستوى وبرنامج عمله، مع التركيز على الجوانب التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأن تقدم نتائج المنتدى الإقليمي في شكل موجز يعده الرئيس إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى كجزء من الإسهامات الإقليمية في عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي.

المقرر جيم (٦٧): تعزيز الترتيبات المؤسسية المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية

٢٧ - قررت اللجنة أن تُجري اتصالات مع مبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لاكتساب فهم أفضل للكيفية التي تكمل وتدعم بها المعلومات الجغرافية المكانية الأنشطة الجارية التي تقوم بها للجنة، لا سيما في مجال استعراض التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن تقدم مقترحا مفصلاً للتعاون بين الهيئتين.

المقرر دال (٦٧): صندوق السلامة على الطرق

٢٨ - رحبت اللجنة الاقتصادية بقرار لجنة النقل الداخلي القاضي بالنظر في إمكانية إنشاء صندوق للسلامة على الطرق من خلال مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين والخبراء الحكوميين الدوليين بهدف صياغة اقتراح محدد ينظر فيه الأمين العام في الوقت المناسب، وشجعت الدول الأعضاء على المشاركة في هذه العملية.